

إلى: السادة مجلس إدارة شركة قمة السعودية للتجارة،

الموضوع: توصية لجنة مراجعة قمة السعودية للتجارة لمجلس الإدارة بشأن تعيين مراجع حسابات خارجي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

راجع أعضاء لجنة المراجعة العروض المستلمة من شركات المراجعين الخارجيين المشار إليهم أدناه لمراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول، الثاني، الثالث، الرابع والسنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والربع الأول من السنة المالية المنتهية في 31-12-2026م لشركة قمة السعودية للتجارة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين:

نطاق العمل	فترة القوائم المالية	شركة د. محمد العمري وشركاه BDO –	شركة كي بي اف البسام - PKF
مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	31-03-2025م	180,000	220,000
فحص القوائم المالية الربع سنوية للشركة.	31 مارس 2025م ، 30 يونيو 2025م ، 30 سبتمبر 2025م 31 مارس 2026م	200,000	226,000
الإجمالي		380,000	480,000

وبناءً على قرار رقم ARC-2025-03-01-D ، وافقت لجنة المراجعة على التوصية لمجلس الإدارة بترشيح (شركة الدكتور محمد العمري وشركاه)، للجمعية العامة لاختيار المراجع الخارجي من قبل المساهمين.

تقبلوا خالص التحية والتقدير

رئيس لجنة المراجعة

ثامر مسفر الوادعي

إلى: مساهمي شركة قمة السعودية للتجارة

الموضوع: تبليغ أعضاء مجلس الإدارة إلى اجتماع المساهمين بالجمعية العامة

السادة المساهمين الكرام...

تحية طيبة..

بناءً على أحكام نظام الشركات السعودي، يود أعضاء مجلس الإدارة تبليغكم ان الأستاذ/ عبدالله محمد عبيد العجمي لهم مصالح في الأعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة خلال عام 2024 م وقد تمت هذه المعاملات بسعر السوق الاعتيادي وفيما يلي بيان تلك المعاملات:

الطرف	عضو مجلس الإدارة والمساهم صاحب المصلحة في التعامل	طبيعة التعامل	مدة	إجمالي القيم (ريال سعودي)
مصنع يافل للبلاستيك	عبدالله محمد عبيد العجمي	عمليات تشغيل	خلال الفترة 2024/01/01 م حتى 2024/12/31 م	2,459,319

لا تختلف هذه المعاملات عن باقي المعاملات التجارية العادية ولا يوجد بها أي شروط خاصة أو مزايا تفضيلية.

مع أطيب التحيات،

عبدالله محمد عبيد العجمي (رئيس مجلس الإدارة)

التوقيع/

عمر عبدالله الخراشي (نائب رئيس المجلس)

التوقيع/

ثامر مسفر الوادعي (عضو)

التوقيع/

فيصل منصور ال فاضل (عضو)

التوقيع/



تقرير التأكيد المحدود بشأن إقرار مجلس الإدارة بمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات

السادة / المساهمين
شركة قمة السعودية للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

تمهيد

لقد تم الاتفاق مع شركة قمة السعودية للتجارة (الشركة) للقيام بتنفيذ إجراءات تأكيد محدود على التبليغ عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والذي أعده مجلس إدارة الشركة "المجلس" وفقاً للمعايير المطبقة ادناه للامتثال لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود هو التبليغ الذي أعده المجلس كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير المطبقة

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة، والتي تنص على، مع مراعاة حكم المادة رقم ٢٧ من النظام، يجب على أي عضو مجلس إدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود التي تتم لحساب الشركة، يجب ان يتم الافصاح عن هذه المصالح لمجلس الادارة للحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة. ويبلغ المجلس الجمعية العامة عن المعاملات أو العقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسئولية ادارة الشركة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمعايير وضمان اكتماله. وتتضمن هذه المسؤولية التصميم والتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلي فيما يتعلق بإعداد التبليغ بدون تحريفات جوهرية، سواء كانت نتيجة غش أو خطأ.

الأخلاقيات المهنية وإدارة الجودة

لقد امتثلنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والتي تقوم على المبادئ الأساسية لكلاً من النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، والتي تتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة للجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات فيما يتعلق بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسئولية المراجع

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. أجرينا ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

تم تصميم إجراءاتنا للحصول على مستوى تأكيد محدود لتكوين إستنتاج وبالتالي فإننا لا نقدم كافة الأدلة التي قد تكون مطلوبة لتقديم مستوى معقول من التأكيد.

تقرير تأكيد محدود الى مساهمي شركة قمة السعودية للتجارة (شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

ملخص الاجراءات المنفذة

تم تلخيص الإجراءات المنفذة التي قمنا بها فيما يلي:

- (١) الحصول من إدارة الشركة على نموذج تبليغ مجلس الإدارة عن المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة، بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠٢٥ م.
- (٢) مقارنة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الموضحة في التقرير المرفق مع دفتر الأستاذ العام للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.
- (٣) فحص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس العينة بالمستندات الداعمة.
- (٤) الحصول على المصادقات على أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.
- (٥) تقييم إذا ما كانت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة قد تم الإفصاح عنها على نحو كافٍ في القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبيد رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال الموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات المطبقة من المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

تقييد استخدام التقرير

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ومجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم للتقرير إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة رقم (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى بخلاف وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

عن الدكتور محمد العمري وشركاه



أحمد فهد الجمعة

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٦٢١



الدمام، بتاريخ: ٢٣ شوال ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٢١ إبريل ٢٠٢٥ م